التنظيمات الإرهابية في الدول العربية .. وإجراءات مواجهتها

لواء أ ح / محمود ضياء الدين عيسى
إستشارى الأمن القومى - زميل أكاديمية ناصر العسكرية العليا
باحث دكتوراه - كلية الإقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

مقدمة :

يشَكل الإرهاب مظهراً من مظاهر العنف التى عرفها المجتمع الدولى منذ أمد بعيد، وتطور مع تطور المجتمعات والعلاقات الإجتماعية المختلفة فزادت خطورته من حيث حجم العمليات الإرهابية وأعداد الضحايا وإتساع نطاق العمليات وظهور أشكال جديدة منه بإستخدام وسائل وأدوات التطور العلمى والتكنولوجى.

لقد أصبح الإرهاب من الظواهر التى تُقلق المجتمع الدولى نظراً لما اتسم به من تنوع وتباين أشكاله وأساليبه وأغراضه وكذا ضحاياه، بالإضافة إلى إستفادة العناصر الإرهابية من مختلف أشكال وأدوات التقدم العلمى والتكنولوجيا الحديثة، مما أدى إلى تزايد أعداد الجماعات والإنتماءات والأفكار المُتطرفة، فضلاً عن التحول النوعى للفكر الإرهابي من خلال ظهور كيانات إرهابية تستهدف إسقاط دول وأنظمة بعينها "تنظيم داعش"، ويترتب على إرتكاب الأعمال الإرهابية نتائج خطيرة حيث أصبحت تمُس المجتمعات وتستهدف كيانها وبنيانها الأساسي ويمتد تأثيرها إلى كافة النواحى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فضلاً عن اتساع نطاق تلك الأعمال لتتعدى الحدود الجغرافية للدول [١].

ورغم انتشار ظاهرة الإرهاب فى مختلف المناطق على مستوى العالم، إلا أن هناك ربطاً بين الإرهاب والحركات الإسلامية المُتطرفة بصفة خاصة ارتكازا على أن نسبة كبيرة من مُحصلة الأعمال الإرهابية التى تشهدها البيئة الدولية تصدر عن تنظيمات وفصائل وجماعات تُنسِب نفسها إلى الإسلام، وقد وجدت المُنظمات والجماعات المُتطرفة طريقها مُجدداً إلى المنطقة فى إطار المُخططات الرامية لتقسيم دول المنطقة عبر تأجيج الصراعات الطائفية والأيديولوجية والعرقية وبث الفتن والأكاذيب [٢].

وتتطلب دراسة ظاهرة الإرهاب الكشف عن أبعادها وتحديد متطلبات مواجهتها لكونها ظاهرة دولية ليس لها موطن ولا تنتمى لهوية ولا ترتبط بفئة عرقية أو دينية مُحددة حيث تختلف أسبابها ودوافعها من منطقة إلى أخرى، وتتوقف فاعلية واستراتيجيات التعامل مع الأعمال الإرهابية على مدى القدرة على تحديد خصائص العناصر والمجموعات المسئولة عن القيام بتلك الأعمال والتعرُّف على أفكارها وأساليبها فى العمل وهياكلها التنظيمية وأهدافها ووسائل تمويلها.(٣)

فى هذا السياق، تشهد بعض من الدول العربية فى الوقت الراهن تحدياً رئيسياً لأمنها القومى يتمثل فى انتشار هذه الظاهرة، والتى تهدف إلى زعزعة أمن واستقرار تلك الدول والعمل على تهديد مواطنيها ومؤسساتها وإجهاد أجهزتها الأمنية وقواتها المسلحة تمهيداً لإسقاط الدولة ودخولها ضمن زمرة الدول الفاشلة، ولقد برز جلياً دور التنظيمات المتطرفة والإرهابية فى التغيرات التى طرأت على العديد من الأنظمة السياسية بالمنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة، ورغم التباين بين أيديولوجيات بعضها وكذا توجهاتها وأهداف كل فصيل منها، إلا أن جميعها اشترك فى السعى للوصول إلى مرحلة التمكين التى تتيح سيطرتها على مقاليد الأمور بدولها.(٤)

فى ضوء ما تقدم سيتم تناول الدراسة من خلال النقاط الرئيسية الآتية :

أولا : نشأة وتطور الإرهاب ودوافعه.

ثانيا : الأسباب الفكرية للإرهاب

ثالثاً : أبرز التنظيمات الإرهابية فى المنطقة العربية.

رابعاً : الإرهاب وتأثيره على الأمن القومى للدول العربية.

خامساً : إجراءات القوى والمنظمات الدولية والإقليمية والدول العربية تجاه التنظيمات الإرهابية.

سادساً : مستقبل المواجهة مع الإرهاب.

أولاً : نشأة وتطور الإرهاب ودوافعه :

ظاهرة الإرهاب قديمة قدم التاريخ، وهى تتطور فى الأسلوب والأهداف طبقاً للمرحلة الزمنية أو طبيعة القائمين بها، وهى تخبو أحياناً نتيجة متغيرات محددة ثم سرعان ما تتصاعد بأشكال وأساليب مختلفة، وهو ما حدث فى أعقاب إنتهاء الحرب الباردة، حيث تطور الإرهاب تنظيماً وتسليحا وأهدافاً، وأصبح يندرج تحت مسمى "منظمات" مبنية على أسس حديثة سواء على مستوى القيادة أو التخطيط لتنفيذ جرائم إرهابية تحدث تأثيرات على مستوى عالمى، وعلى نمط ما حدث في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، بحيث تم اعتبار ما يقوم به الإرهابيون نمطاً من أنماط الحرب الحديثة، تؤدى إلى إحداث خسائر ضخمة لاتقل في حجمها وكلفتها عما تحدثه حرب نظامية تستغرق وقتاً طويلاً.

تتعدد دوافع الإرهاب وفقاً لتنوع المواقف التي ينبثق منها، كذلك يختلف باختلاف الزمان والمكان، إلا أنه يوجد تباين واضح بين دوافع الإرهاب على المستوى الفردي والوطني والدولى، ويتمثل ذلك في الآتي:(٥)

١. تتعدد الدوافع التي تؤثر في الفرد حتى يتحول إلى إرهابي (سيكولوجية - مادية - زيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء - التهميش - البطالة .....).
٢. أما على المستوى الوطني فتتمثل في (عدم قدرة المجتمع على استيعاب بعض الفئات وشعورهم بالغربة - الحرمان الإقتصادى - الدوافع الانفصالية - الطبيعة العنصرية التي تولد الكراهية لدى بعض الطوائف ضد عناصر عرقية أو دينية معينة - غياب الحوار الديمقراطي وعدم المشاركة والتعبير عن الآراء والأفكار وافتقاد القنوات الشرعية - وافتقاد نظام الحكم للشرعية وعدم توفر التأييد الشعبي لها).
٣. وأخيراً تتمثل دوافع الإرهاب على المستوى الدولي في (رعاية بعض الدول والأنظمة السياسية للإرهاب - استمرار تواجد العديد من مناطق التوتر وخاصة فى الشرق الأوسط - التميز العنصري والسياسات العدوانية واستخدام القوة من جانب بعض الدول والتدخل فى الشئون الداخلية - ممارسة أعمال القمع بهدف السيطرة على بعض الشعوب - استمرار النظام الاقتصادي الدولي غير العادل وغير المتوازن - الاستغلال الغربي لمقدرات وموارد الشعوب - الانتهاك لحقوق الإنسان - الممارسات التعسفية لبعض الأنظمة السياسية في مواجهة شعوب معينة أو طوائف عرقية).

وقد شكلت الأنشطة المتطرفة والإرهابية بُعداً هاماً فى التطورات التى شهدتها العديد من الساحات خلال السنوات الأخيرة، خاصة منذ نجاح تنظيم القاعدة فى الخروج بأهداف بعض التنظيمات الدينية من إطار المحلية إلى العالمية، ورغم التباين بين أيديولوجيات بعضها وكذا توجهاتها وأهداف كل فصيل منها، إلا أن جميعها اشترك فى السعى للوصول إلى مرحلة التمكين التى تتيح سيطرتها على مقاليد الأمور بدولها، ومازالت تلك الأنشطة تمثل خطراً مؤثراً على الأمن الدولى والإقليمى فى ظل استمرار عديد من العوامل التى ساهمت فى تنامى أنشطتها ويأتى فى مقدمتها الآتى (٦):

أ - استمرار سعى بعض التنظيمات لربط الفكر الجهادى بالحراك الثورى، باستثمار التغيرات التى طرأت على الأنظمة السياسية ببعض الدول العربية منذ بداية عام ٢٠١١م بهدف الوصول إلى مرحلة التمكين.

ب - توافق مصالح بعض الجهات والدول الخارجية العربية والإقليمية والدولية مع مصالح وتوجهات التنظيمات المتطرفة والإرهابية.

جـ - تشجيع دفع العناصر الشبابية للمشاركة فى الأنشطة العملياتية والتنظيمية ببعض مناطق الصراع المسلح "خاصة فى سوريا" لإحياء عقيدة الجهاد لدى الشباب والعمل على رفع قدراتهم التدريبية والقتالية للاستفادة منهم عقب عودتهم لبلادهم.

د- تصاعد التنسيق والتعاون بين العناصر والكيانات الإرهابية مع العاملين فى مجال الجريمة المنظمة، وسعى التنظيمات الإرهابية للتأثير

على عمليات التنمية، والقطاعات الحيوية فى العديد من الدول من خلال تنفيذ عمليات إرهابية ضد مؤسسات الدولة ومرافقها الأساسية.

هـ - اتجاه العديد من العناصر السابق اعتناقها الأفكار السلفية إلى تبنى الفكر التكفيرى من خلال الانضمام للتنظيمات الإرهابية.

و - تحول بعض الدول التى شهدت ما أطلق عليه ثورات الربيع العربى لمناطق جاذبة للعناصر المتطرفة التى تنتمى لجنسيات مختلفة (سوريا - ليبيا - اليمن)، الأمر الذى يشكل تهديداً حال عودة تلك العناصر لدولها.

ز - تعدد وانتشار الجماعات الإرهابية والتكفيرية، وتزايد نشاطها فى العديد من الدول، وتوفير المجال لتدخلات القوى الدولية فى المنطقة بدعوى مكافحة الإرهاب.

ط - اتساع نطاق التأييد داخل أوساط التنظيمات المتطرفة بشأن إعلان "داعش" قيام دولة الخلافة الإسلامية، وهو ما يدفعها إلى تصعيد أنشطتها لعزل مناطق جغرافية واسعة تمهيداً لإعلان دولة الخلافة أسوة بما فعله تنظيم "داعش" فى العراق.

ثانياً : الأسباب الفكرية للإرهاب والعنف والتطرف فى الدول العربية

تستند معظم الجماعات الإسلامية المتطرفة على منهاج فكرى ذى محاور رئيسية ثلاثة هى :

١ - الحاكمية (تطبيق أحكام الإسلام على كافة مناحى الحياة) إستناداً لتفسير مغلوط للآية التى تنتهى بقوله تعالى "ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون" (آية ٤٤ سورة المائدة).

٢ - الجاهلية (الفصل بين الإسلام ونظام الحكم أياً كان مسمى هذا الأخير "شيوعياً - رأسمالياً - ديمقراطياً - ديكتاتورياً").

٣ - العُصبة المؤمنة (وهى التى يقع عليها عبء مواجهة الجاهلية وإعلاء حاكمية الله) كما يتضمن هذا المنهاج التأكيد على أن الحكومات فى البلدان الإسلامية قد خرجت عن الإسلام بإعتبارها مسئولة عن حالة الجاهلية التى تعيشها مجتمعاتهم وتشبيهها بالمجتمعات الجاهلية التى سبقت ظهور الإسلام (وفقاً لمنظورهم) وأن العنف الدينى (الجهاد من وجهة نظرهم) هو الوسيلة الوحيدة لإسقاط هذه الأنظمة وإعادة أسلمة المجتمع والدولة وأن الجهاد فى مواجهة العدو القريب (الحاكم) أولى من جهاد العدو البعيد (الإحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية). (٧)

أما عن أهم الأسباب الفكرية للإرهاب والعنف والتطرف فى الدول العربية فتتمثل فى الآتى: (٨)

أ - معاناة العالم الإسلامى من الإنقسامات الفكرية الحادة بين تيارات مختلفة، كنتيجة طبيعية للجهل بالدين والبُعد عن التمسك بتوجيهات الإسلام الصحيحة.

ب - استمرار وجود تيارات دينية متطرفة تعارض المدنية الحديثة وكل ما يتصل بالتقدم الحضارى.

ج - عدم قدرة المجتمع والمنظمات الدولية على إيجاد وتحقيق حلول عادلة لأهم المشاكل الدولية (المشكلة الفلسطينية).

د - التناقض بين ما تحض عليه مواثيق النظام السياسى الدولى من مبادئ وما تدعو إليه من قيم إنسانية ومثاليات سياسية رفيعة، وبين ما تتم عنه السلوكيات الفعلية والتى تتناقض مع تلك القيم والمثاليات.

هـ - نقص الثقافة الدينية فى المناهج التعليمية وعدم الاهتمام الكافى بإبراز سماحة الدين الإسلامى ومفاهيمه الصحيحة، فضلاً عن الدور السلبى لوسائل الإعلام وشبكة المعلومات الدولية التى تتيح إمكانية نشر الأفكار والمعلومات والفتاوى والتحريض على إثارة الفتنة بالأحكام المغلوطة.

ثالثاً : أبرز التنظيمات الإرهابية فى المنطقة العربية:

تعانى العديد من الدول العربية من تواجد بعض التنظيمات الإرهابية على أراضيها وفيما يلى استعراض لأبرز تلك التنظيمات :

١ - فى جمهورية مصر العربية: [٩]

أ - التنظيم الدولى للإخوان :

يعتبر تنظيم "الإخوان المسلمين" الأب الشرعى لكافة الجماعات والتنظيمات المتطرفة والإرهابية، التى اتخذت أفكار سيد قطب بشأن جاهلية المجتمع وتكفيره منطلقاً لها ، وإنطلاقاً من فكرة "الأُممية" لتنظيم الإخوان واعتماداً على عقيدته التى ترتكز على معاداة فكرة الوطن يقوم بتنفيذ أجندته من خلال شبكاته الدولية لدعم العنف والإرهاب بصوره المختلفة، على المستويين الدولى والإقليمى، وتقدم بعض الدول الدعم اللازم لتنظيم الاخوان وتوفر لهم ساحات إيواء وتسمح للعديد من عناصر وقيادات التنظيم بالإقامة فى أراضيها.

وقد حرص التنظيم على إرسال الشباب إلى مناطق الصراع، خاصة سوريا تحت مسمى الجهاد إستجابة لطلب تنظيم الإخوان السورى وبعض التيارات السلفية الجهادية وأيضاً لكسب تأييد الحركات الجهادية فى الحراك السياسى داخل البلاد.

الأهداف المعلنة للتنظيم : (تبليغ الدعوة للإسلام للناس كافة وللمسلمين خاصة - جمع القلوب والنفوس على مبادىء الإسلام - العمل على رفع مستوى معيشة الأفراد - تحقيق العدالة الإجتماعية والتأمين الإجتماعى - تحرير الوطن الإسلامى من كل سلطان غير إسلامى - قيام الدولة الإسلامية التى تنفذ أحكام الإسلام وتعاليمه).

أما أهدافه الحقيقية غير المعلنة فتتمثل فى إقامة نظام إسلامى وفقاً لمفهوم الخلافة الإسلامية بأفرعه بدول العالم الإسلامى ومركزه مصر "مكتب الإرشاد"، والوصول للسلطة بكافة الوسائل بما فيها إستخدام العنف والإرهاب وحمل السلاح فى مواجهة مؤسسات الدولة، واستخدام سياسة التمكين للتغلغل والسيطرة على مؤسسات الدولة وتقديم الدعم المباشر لأفرع الجماعة بالخارج عبر التنظيم الدولى للأخوان.

ب - جماعة أنصار بيت المقدس :

بدأ التنظيم نشاطه خلال عام ٢٠٠٩م بدعم (مادى - عسكرى - لوجيستى) من ألوية الناصر صلاح الدين بقطاع غزة الموالية لدولة إيران والتى حرصت على خلق تواجد لها بشبه جزيرة سيناء بهدف توسيع نطاق عملياتها ضد اسرائيل حيث ارتبطت عناصره بمجموعة من كوادر تنظيم التوحيد والجهاد السابق تورطهم بتفجيرات سيناء خلال أعوام (٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦) والذين تلقوا تدريبات عسكرية بقطاع غزة، وقد نجحت عناصر الفصيلين فى القيام ببعض العمليات المشتركة داخل الأراضى الإسرائيلية.

خلال أحداث يناير ٢٠١١ أعلن التنظيم عن وجوده وبدأ فى القيام بتنفيذ عدة عمليات عدائية داخل الأراضى المصرية تمثلت أبرزها فى (التعدى على المقار الشرطية - تفجير خطوط الغاز الواصلة للأردن وإسرائيل .....)، واتبع التنظيم أسلوب الخلايا العنقودية فى تحركاته.

عقب ثورة ٣٠ يونيو وانتهاء حكم الاخوان اتجهت عمليات التنظيم لاستهداف أفراد الجيش والشرطة ومنشآتهم فى سيناء ثم امتدت إلى داخل المحافظات الأخرى ووسع من نطاق عملياته العدائية تجاه مؤسسات الدولة وقام بتنظيم صفوفه بالتنسيق مع عناصر الإخوان.

أعلن التنظيم تغيير اسمه إلى "ولاية سيناء" بعد إعلان بيعته لتنظيم الدولة (داعش) فى نوفمبر ٢٠١٤ مستغلاً النجاحات التى قام بها داعش بدولتى العراق وسوريا، وتحقق عناصر وقوى الأمن نجاحات كبيرة حالياً فى الحد من أنشطة التنظيم والقضاء على معظم عناصره والتى كان أبرزها مقتل زعيم التنظيم بسيناء المدعو (أبو دعاء الأنصارى) فى أوائل شهر أغسطس ٢٠١٦.

جـ - تنظيم أجناد مصر :

يُعد أحد الفصائل المتشددة المنشقة عن تنظيم أنصار بيت المقدس بسبب الخلافات بين قياداته حول الزعامة، وقد ارتبط تنظيم أجناد مصر بالأيديولوجية المتشددة لتنظيم القاعدة واتبع أسلوب الخلايا العنقودية فى تحركاته.

د - تنظيم كتائب الفرقان :

يُعد أحد الفصائل المتشددة المنبثقة عن تنظيم أنصار بيت المقدس حيث اتفق قادته على العمل بشكل موازٍ مع التنظيم الرئيسى بهدف تشتيت الجهود الأمنية فى ملاحقتها وكذا الإيحاء للرأى العام الداخلى والخارجى بعدم الاستقرار الأمنى، وقد ارتكب العديد من العمليات الإرهابية بمصر.

هـ - تنظيم كتائب أنصار الشريعة فى أرض الكنانة :

من الفصائل المتشددة المرتبطة بتنظيم أنصار بيت المقدس وقد تورط فى ارتكاب العديد من العمليات الإرهابية التى كانت تستهدف بصورة أساسية رجال القوات المسلحة والشرطة.

و - الجماعات السلفية الجهادية :

توجد فى سيناء وهى الأقرب لتنظيم القاعدة سواء على مستوى انتهاج فعل العنف المسلح ضد الجيش والشرطة، أو على مستوى الأفكار أو طريقة التنظيم العنقودى وهى عبارة عن جماعات صغيرة تتركز فى (العريش - رفح) وهذه الجماعات على اتصال ببعض الجماعات السلفية الجهادية فى فلسطين وأبرز تلك الجماعات جيش الإسلام.

ز - الجماعات التكفيرية :

ومن أبرزها فى سيناء جماعة التوحيد والجهاد، جماعة التكفير والهجرة، جماعة أصحاب الرايات السوداء، مجلس شورى المجاهدين فى أكناف بيت المقدس والتى يتردد أنها اندمجت مع أنصار بيت المقدس لتشكل تنظيماً واحداً يمثل الجيل الثالث لتنظيم القاعدة، وينسب إلى هذه الجماعات وكذلك إلى أنصار بيت المقدس المشاركة فى عمليات القتل المستمر للجنود المصريين.

٢ - فى بعض الدول العربية الأخرى :

أ - تنظيم (داعش): [١٠]

تأسس "تنظيم القاعدة فى بلاد الرافدين" عام ٢٠٠٤ بزعامة الأردنى أحمد فاضل نزال الخلايلة المدعو"أبو مصعب الزرقاوى" عقب الغزو الأمريكى للعراق فى مارس ٢٠٠٣ كأبرز التنظيمات المتطرفة التى ظهرت، ثم تولى أبو أيوب المصرى قيادة التنظيم، عقب تصفية "أبومصعب الزرقاوى" فى ٧ يونيو ٢٠٠٦ ببعقوبة.

عقب انضمام بعض الجماعات الأخرى لصفوف التنظيم، تم تكوين مجلس شورى المجاهدين، ثم تشكيل "تنظيم دولة العراق الإسلامية" وتعيين "أبو عمر البغدادى" أميراً للتنظيم خلال عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٠ حيث تمكنت القوات الأمريكية من قتله فى إحدى الحملات الأمنية، ثم أعلن مجلس شورى المجاهدين عن تعيين " أبو بكر البغدادى" أميراً للتنظيم.

قام "تنظيم دولة العراق الإسلامية" عقب إندلاع الثورة السورية بإرسال عناصر جهادية لمحاربة نظام الرئيس "بشار الأسد"، فضلاً عن تكوين فرع آخر للتنظيم فى بلاد الشام، وحتى إعلان "أبو بكر البغدادى" يوم ٩ أبريل ٢٠١٣ عن تبعية جبهة النصرة السورية للتنظيم وإندماجهم تحت مسمى "الدولة الإسلامية فى العراق والشام"، وقد رفض زعيم جبهة النصرة "أبو محمد الجولانى ذلك وأعلن تبعيته لزعيم تنظيم القاعدة "أيمن الظواهرى".

تتمثل الأهداف المعلنة لتنظيم "داعش" فى تحرير الطائفة السنية من اضطهاد القوى الشيعية فى العراق وسوريا، وإقامة دولة الخلافة الإسلامية فى أعقاب اندلاع الأزمة السورية، ثم توسيع حدود الدولة الإسلامية لتشمل العراق والشام، والعمل على استهداف القوات العراقية المتعاونة مع القوات الأمريكية وكذا القوى الشيعية، وقد نجح تنظيم "داعش" فى تعزيز نفوذه على المستوى الإقليمى عقب بإعلانه عن تأسيس "دولة الخلافة الإسلامية"، مع استثماره هذا التوجه فى محاولة دفع الجماعات

الإسلامية المسلحة المختلفة لمبايعته، لتوسيع نطاق انتشاره وعدم اقتصارها على الساحتين السورية والعراقية، فضلاً عن استعانته بعدد من العناصر الأجنبية داخل صفوفه، وهو ما عزز من وضعيته على المستوى الميدانى.

ب - جبهة النصرة:(١١)

حركة جهادية مرتبطة بتنظيم القاعدة، وقد تشكلت فى سوريا عام ٢٠١١ من العناصر السورية التى سبق عودتها من أفغانستان إلى العراق مع "أبو مصعب الزرقاوى" وفى عام ٢٠١٢، حدث انشقاق داخل "جبهة النصرة"، أدى إلى انسحاب بعض عناصرها وانضمامها لتنظيم "أبو بكر البغدادى" والبقاء تحت مسمى "داعش"، فى الوقت الذى رفض فيه البعض الآخر هذا التوجه، حيث أبدوا رغبتهم فى البقاء تحت ولاية "جبهة النصرة"، الأمر الذى دفع "الظواهرى" لإصدار قرار فى نوفمبر ٢٠١٣ بفصل التنظيمين، وتفكيك تنظيم "داعش"، والإبقاء على "أبو بكر البغدادى" زعيماً لتنظيم "الدولة الإسلامية فى العراق" وتحديد ولايته فى العراق فقط لمدة عام (وهو ما رفضه المذكور)، مع تكليف "محمد الجولانى" برئاسة "النصرة" لمدة عام بحيث تكون ولايتها على سوريا.

تستهدف "الجبهة" تحقيق عدد من الأهداف، فى مقدمتها إسقاط نظام حكم الرئيس "بشار الأسد"، وإقامة إمارة إسلامية فى سوريا، تمهيداً لإعلان الخلافة الإسلامية فى بلاد الشام، إضافة لتكوين تنظيم يضم جميع الجهاديين فى المنطقة، وتوفير الدعم العسكرى له، مع السعى لإقامة منطقة آمنة.

جـ - أبرز الجماعات الإرهابية المقاتلة فى اليمن: (١٢)

تنظيم القاعدة فى جزيرة العرب "أنصار الشريعة" :

تأسس هذا التنظيم فى يناير ٢٠٠٩ حيث أعلن "ناصر الوحيشى" (أبو بصير) عن تشكيل تنظيم جديد موحد يتولى قيادته بالإضافة إلى كل من السعوديين "سعيد الشهرى" (أبو سفيان الآزدى) نائباً، و"محمد العوفى" (أبو الحارث) قائداً ميدانياً للمجموعة، واليمنى "قاسم الريمى" قائداً عسكرياً، وذلك بهدف إضفاء الطابع الإقليمى للتنظيم الذى يهدف إلى تأسيس الخلافة الإسلامية فى جزيرة العرب وفى الشرق الأوسط، وتطبيق الشريعة الإسلامية، على أن يكون التنظيم مركزاً لعمليات إقليمية تستهدف مصالح حكومية وغربية فى اليمن والسعودية، ويعتمد فى تمويله على عمليات السرقة والإختطاف بهدف الحصول على الفدية، وبدرجة أقل بعض المنح والمساعدات والتبرعات من داعمين يشاركونهم نفس الفكر والأيديولوجية.

د - أبرز الجماعات الإرهابية المقاتلة فى ليبيا:(١٣)

أسهمت ثورة "١٧ فبراير" فى عودة العديد من العناصر الإسلامية الليبية بمختلف توجهاتها للبلاد، حيث اندمجت فى كتائب الثوار، وشاركت فى العمليات العسكرية ضد نظام القذافى، ورغم مشاركة بعض التنظيمات الإسلامية (جماعة الإخوان المسلمين - بعض قيادات الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة .....) فى العملية السياسية، إلا أنها اتجهت لدعم التنظيمات الإرهابية،

وخاصة أنصار الشريعة وخلايا القاعدة فى إطار صراعها السياسى على السلطة مع التيار الليبرالى، من جهة أخرى، ساهمت التطورات التى شهدتها مناطق شرق ليبيا فى توحيد الكتائب الثورية ذات التوجهات الإسلامية (١٧ فبراير - راف الله السحاتى) مع التنظيمات الإرهابية (أنصار الشريعة - خلايا القاعدة) تحت مسمى مجلس ثوار بنغازى لمواجهة عملية "الكرامة" التى ينفذها اللواء "خليفة حفتر" منذ مارس ٢٠١٣ لمواجهة الإرهاب، كما سعت لتوظيف روابطها مع العديد من التنظيمات الإقليمية.

(١) الجماعة الليبية المقاتلة :

تنظيم مسلح يحمل فكر السلفية الجهادية، أنشأه مجموعة من الشباب الليبيين الذين عادوا إلى ليبيا بعد مشاركتهم فى الحرب الأفغانية السوفيتية، حيث قامت بعمليات مسلحة فى مواقع مدنية وأمنية بليبيا خلال فترة التسعينيات من القرن الماضى بهدف إسقاط نظام القذافى إلا أن القوات المسلحة الليبية وأجهزة الأمن قضت عليهم، واعتقلت مجموعة كبيرة منهم، وفى عام ٢٠٠٩ قام زعماء الجماعة بمراجعة أفكارهم وقدموا اعتذاراً للدولة، الأمر الذى أدى إلى إطلاق سراحهم، وفى ثورة ١٧ فبراير شارك أكثر من "٨٠٠" مقاتل منهم فى الثورة الليبية وأغلبهم كانوا قادة ميدانيين فى المعارك بسبب خبرتهم التى أكتسبوها من الحروب فى أفغانستان والبوسنة ومنهم قائد المجلس العسكرى فى طرابلس عبد الحكيم بلحاج.

(٢) جماعة أنصار الشريعة :

هى ميليشيا إسلام سياسى تأسست فى أبريل ٢٠١٢ بعد نهاية الثورة الليبية وتعتنق الفكر الجهادى وتدعو إلى تحكيم الشريعة الإسلامية فى ليبيا، ويوجد لأنصارها فرعان خارج مدينة بنغازى بكل من "سرت - أجدابيا"، شارك أفراد منها فى الثورة الليبية ، وأعضاؤها ليسوا جميعاً من الليبيين حيث أن بينهم أجانب من دول الجوار خاصة من تونس، وتُتهم الجماعة بتورطها فى عدد من الهجمات وعمليات الاغتيال فى ليبيا أبرزها الهجوم على البعثة الدبلوماسية الأمريكية فى بنغازى، وتم تصنيفها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية فى ١٠ يناير ٢٠١٤ كمنظمة إرهابية، كما أدرجها مجلس الأمن الدولى على لائحة الإرهاب فى ٢٠ نوفمبر ٢٠١٤.

(٣) جماعة الإخوان المسلمين :

ويوجد لهذا التنظيم عدة فروع ، ففى شرق ليبيا يوجد عناصر من درع المنطقة الشرقية، كتيبة ١٧ فبراير، مجلس شورى ثوار بنغازى - فى غرب ليبيا يوجد عناصر درع المنطقة الوسطى وتتكون من كتائب مصراته "حطين - المرسى - القبرا - الخلبوص - بواسل مصراته"، درع المنطقة الغربية، القوة الثالثة بغريان، درع المنطقة الجنوبية.

(٤) تنظيم داعش فى ليبيا :

هو فرع من تنظيم (داعش)، وينشط فى عدد من المناطق فى ليبيا مستغلاً الفوضى والفراغ الأمنى فى البلاد، تم تشكيله

فى ١٣ نوفمبر عام ٢٠١٤ بمدينة درنة من المبايعين بالولاء لزعيم داعش أبو بكر البغدادى الذى أعلن إثر هذه المبايعة إنشاء ثلاثة فروع فى ليبيا (برقة فى الشرق، فزان فى الصحراء جنوبا، وطرابلس فى الغرب).

هـ - التنظيمات الإرهابية فى دول المغرب العربى:

تنظيم القاعدة فى بلاد المغرب الإسلامى:[١٤]

يعد امتداداً للجماعة السلفية للدعوة والقتال التى تأسست عام ١٩٩٨ ضمن العديد من الجماعات المسلحة التى ظهرت على الساحة الجزائرية خلال مرحلة التسعينيات من القرن الماضى، وانتهجت أسلوب العنف المسلح ضد النظام الجزائرى، وذلك عقب إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية فى يناير ١٩٩٢، وحظر نشاط الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ويتزعم التنظيم عبد المالك دودكال "أبو مصعب عبد الودود"، ويدعى التنظيم أنه "يسعى لتحرير المغرب الإسلامى من الوجود الغربى والموالين له وحماية المنطقة من الأطماع الخارجية". يقدر عدد مقاتلى التنظيم بحوالى "٨٠٠" فرد أغلبهم من الجزائريين، فيما يتوزع الباقون على جنسيات مختلفة أبرزها موريتانيا وليبيا والمغرب وتونس ومالى ونيجيريا، وقد شن التنظيم عدة عمليات تفجير واختطاف أجانب، وتم تصنيفه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى كحركة إرهابية.

و - التنظيمات الإرهابية فى الصومال :

حركة شباب المجاهدين بالصومال

ويطلق عليها العديد من الأسماء مثل حزب الشباب أو حركة الشباب الإسلامية أو الشباب الجهادى أو الشباب الإسلامى الصومالية، وهى حركة إسلامية سياسية تنتهج العنف وتتبع فكرياً لتنظيم القاعدة، وتم تصنيفها من عدة أطراف (وزارة الخارجية الأمريكية، النرويج، السويد) كجماعة إرهابية، تأسست فى أوائل عام ٢٠٠٤ ، وشكلت الذراع العسكرى لاتحاد المحاكم الإسلامية التى هزمت أمام القوات التابعة للحكومة الصومالية المؤقتة غير أنها انشقت عن اتحاد المحاكم بعد انضمامه إلى مايعرف بتحالف المعارضة الصومالية.

يقدر عدد أفرادها بحوالى "٥" آلاف فرد، وتشير التقديرات إلى تلقيهم تدريبات على مهارات حرب العصابات واستخدام القنابل والمتفجرات والقتال بإريتريا، ويعتمد تمويلها على أنشطة القرصنة بالسواحل الصومالية، ويعد "أحمد ديرى أبو عبيدة" الزعيم الحالى للحركة منذ عام ٢٠١٤ ، وتقوم الحركة بتطبيق الشريعة الإسلامية - وفقاً لتفسيراتها - بالمناطق التى تسيطر عليها حيث تقوم بمنع الرقص والموسيقى فى حفلات الزفاف، وإغلاق المقاهى، ودور السينما، ومنع مشاهدة الأفلام السينمائية، ولعب مباريات كرة القدم أو مشاهدتها، كما قامت المحاكم التابعة للحركة بتنفيذ عمليات جلد وإعدام وبتر أطراف فى عدة مناطق أغلبها فى منطقة كيسمايو الجنوبية والأحياء الخاضعة لسيطرتها فى مقديشو، وذلك عبر "جيش الحسبة الآمر بالمعروف والناهى عن المنكر".[١٥]

رابعاً : الإرهاب وتأثيره على الأمن القومى للدول العربية :

تعرضت معظم الدول العربية منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين لموجة متصاعدة من التعصب والتشدد غلب عليها الطابع العقائدى الدينى والسياسى والطائفى والقبلى والإثنى، وأفرزت معها سيلاً من الأعمال الإرهابية فى العديد من الدول العربية، حيث تقوم تلك الجماعات بتنفيذ عملياتها من أجل التأثير على قوى الدولة الشاملة كالعنصر السياسى من أجل جذب الرأى العام نحو قضية معينة أو الإحتجاج على سياسات معينة للنظام الحاكم، والعنصر الاقتصادى لإلحاق الأضرار بالبنية الأساسية للدولة، والعنصر الاجتماعى لنشر أفكار أو عقائد معينة لإجبار الشعب على اعتناقها وهو ما يمثل تهديداً مباشراً للأمن القومى للدول [١٦].

وتتمثل أبرز انعكاسات الإرهاب على الأمن القومى للدول العربية فى الآتى :

١ – على المستوى السياسى:[١٧]

أ - على الصعيد الداخلى :

عدم قدرة أجهزة الدولة على استكمال بناء مؤسساتها الديمقراطية فى ظل حالة الانفلات الأمنى المصاحبة لنشاط التنظيمات الإرهابية (مصر مثالاً، وذلك قبل انتهائها من وضع دستور ٢٠١٤ وتشكيل البرلمان)، وتراجع قدرة مؤسسات الدولة على توفير الأجواء الأمنية المستقرة التى تدعم خطط التنمية الشاملة فى كافة المجالات، وتوفير البيئة المناسبة لإثارة الأقليات بالدولة ومحاولة ترسيخ تعرضهم للظلم والقهر، وكذا إثارة الفتنة الطائفية، والنزعات العرقية، ومما يهدد النسيج الوطنى للمجتمع.

ب - على الصعيد الخارجى :

تفاقم حالة الإستقطاب الإقليمى، وتباين الرؤى بين الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية حول تقييم طبيعة التهديدات الإرهابية بالمنطقة، وتوتر العلاقات مع بعض الدول ارتباطاً بقيام الأنظمة المعادية للنظام الحاكم بإيواء / تدريب / دعم "مادى - أسلحة - ذخائر - خبرات" لعناصر المعارضة، والتحريض على التظاهرات والتمرد والعصيان وأعمال العنف والشغب، وإثارة التوترات والنزاعات حول المناطق الحدودية التى تتسرب منها العناصر الإرهابية إلى داخل البلاد مما يزيد من حالات التوتر الإقليمية.

٢ – على المستوى الأمنى :

زيادة الأعباء التى تتحملها قوى الأمن لمكافحة الإرهاب وتأثيرها السلبى على الخطط الأمنية والمهام المكلفة بها، زيادة إرهاق القوات نتيجة الامتداد الزمنى لخطط مكافحة الإرهاب، زيادة معدلات الجرائم الجنائية فى ظل إتساع بؤر الإرهاب وحالة الإنفلات الأمنى المصاحبة له، وتهيئة الأجواء لإنتشار العوامل التى تهدد أمن وإستقرار الدول "الفتنة الطائفية - الصراع العرقى

والقبلى ..... "، زيادة أطماع القوى الخارجية لتوسيع مساحة التدخل فى الشأن الداخلى فى الدول وتغذية القضايا الداخلية التى تهدد وحدة المجتمع، تهيئة الأجواء لزيادة إنتشار الجواسيس والعملاء لتوسيع قاعدة إنتشار الجريمة المنظمة لإضعاف المجتمع، تعرض الدول لضغوط خارجية تمس بسيادة الدولة على أراضيها من إجراءات تحت ذرائع مكافحة الإرهاب والحد من تهديداته، سعى بعض العناصر العائدة من الخارج "ممن شاركوا فى الأنشطة الإرهابية بساحات الصراع المسلح الخارجية" لتنفيذ مخططات مرتبطة بتوجهات تنظيمات خارجية ممن ارتبطوا بها فى الخارج، إضافة إلى تصاعد عمليات التنسيق والتعاون بين العناصر الإرهابية مع العاملين فى عمليات تجارة وتهريب السلاح والهجرة غير الشرعية.(١٨)

٣ - على المستوى المجتمعى:(١٩)

أ - تكمن خطورة الارهاب على المستوى المجتمعى فى نشر ثقافة العنف، وإشاعة مناخ سلبى بين أفراد المجتمع نتيجة لقتل الأبرياء وزيادة الشعور بالخوف والقلق، إظهار عجز النظام السياسى، وعجز الحكومة عن توفير الأمن للمواطنين، بالإضافة إلى التكلفة الإقتصادية والتى تتمثل فى تكلفة إنقاذ الضحايا وعلاج المصابين وإزالة آثار الدمار، تسرب بعض المدخرات للخارج، ارتفاع معدلات التضخم بالدولة، ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة نتيجة لإنخفاض إيرادات الدولة لتأثرها بالأحداث التى تشهدها البلاد، مع استمرار تزايد النفقات مما يؤدى إلى تزايد الأعباء التى تتحملها الدولة والإضرار بجهود التنمية.

ب – على المستوى الدينى :

تشويه الصورة الذهنية لدى الغرب عن الإسلام والمسلمين، بسبب الممارسات الإرهابية التى تتم بإسم الإسلام فى عدد من الدول، وسيطرة الجماعة الإرهابية على أعداد كبيرة من المراكز الإسلامية فى أوروبا والأمريكتين، ووجود الدعم المالى الكبير لأنشطتهم والترويج لأفكارهم ومشاريعهم الدولية، واستقدام أنصارهم والمتعاطفين معهم للعمل فى المجال الدعوى فى تلك المناطق، والتضييق الكبير على منابر الفكر الإسلامى المعتدل مثل الأزهر الشريف فى هذه المناطق، والترويج للشائعات على مواقع التواصل الإجتماعى، واختلاق مسائل وقضايا شرعية ملفقة وتداولها لتشويه صورة علماء الإسلام المعتدلين، إضافة إلى تغذية الصراع السنى الشيعى فى عدد من الدول العربية، والتأثير النفسى السلبى على المسيحيين فى عدد من الدول العربية نتيجة لإستهدافهم وممتلكاتهم من بعض الجماعات الإرهابية التى تتخذ من الدين ستاراً وتروع ذوى الديانات الأخرى فى محاولات لتغذية عوامل الفرقة، ومحاولة إشعال الفتنة الطائفية، والهجرة الخارجية لبعض المسيحيين من ذوى العقول المفكرة ، وأصحاب رؤوس الأموال الأمر الذى يمثل خسارة كبيرة للأوطان.

خامساً : إجراءات القوى والمنظمات الدولية والإقليمية والدول العربية تجاه التنظيمات الإرهابية :

شهدت السنوات الماضية، وخاصةً فى أعقاب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على الولايات المتحدة الأمريكية بلورة منظومة دولية متكاملة لمكافحة الإرهاب بمختلف أبعاده، ترتكز على توافق دولى حول اعتبار الإرهاب تهديداً للأمن والسلم الدوليين

وذلك على الرغم من تباين الرؤى والمواقف والدوافع والمصالح، الأمر الذى حتم التعامل الدولى مع الإرهاب استناداً إلى مجموعة من التدابير والإجراءات والمواثيق الدولية، وما يقتضيه مواجهة هذا التهديد من تحرك دولى جماعى لدرء مخاطره، وتقوم المنظومة الدولية لمكافحة الإرهاب على عدد من الركائز التى تستهدف فى مجملها حظر التنظيمات الإرهابية وتقييد أنشطتها، وتتمثل أهم هذه الركائز فى الآتى:[٢٠]

١ - قرارات مجلس الأمن الدولى التى تحدد فى مجملها إطاراً قانونياً لتنظيم جهود مكافحة الإرهاب مدعومة بتدابير محددة تعتبر ملزمة لكافة الدول (القيام بإنشاء لجنة تابعة لمجلس الأمن ووضع قائمة بأسماء عناصر تنظيم القاعدة وطالبان، العمل على وضع التنظيمات الإرهابية مثل " حزب الله - داعش - أنصار بيت المقدس - أنصار الشريعة" على القائمة الدولية للإرهاب.

٢ - استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الصادرة عن الجمعية العامة فى عام ٢٠٠٦م، والتى تُشكل أساساً لخطة عمل محددة هى : التصدى للأوضاع التى تفضى إلى انتشار الإرهاب، منع الإرهاب ومكافحته، اتخاذ تدابير لبناء قدرة الدول على مكافحة الإرهاب، تعزيز دور الأمم المتحدة فى مكافحة الإرهاب، كفالة احترام حقوق الإنسان فى سياق التصدى للإرهاب.

٣ - منظومة للرقابة على التمويل.

٤ - مجموعة من المعاهدات والمواثيق الدولية التى تتناول مختلف جوانب مكافحة الإرهاب.

٥ - مجموعة من الأطر الإقليمية المعنية بمكافحة الإرهاب.

٦ - إطار دولى للتعاون الجنائى.

٧ - منظومة لمكافحة المخدرات (وذلك فى ظل تداخل النشاط الإرهابى بمختلف أشكال الاتجار غير المشروع وعلى رأسه الاتجار فى المخدرات).

وعلى الصعيد العربى، عرفت الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب - التى صدرت بقرار من مجلسى وزراء العدل والداخلية العرب فى إجتماعهما المشترك الذى عقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والتى دخلت حيز التنفيذ فى ٧ مايو ١٩٩٩، الإرهاب بأنه "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامى فردى أو جماعى، يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو إحتلالها أو الإستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر".

جاءت الإتفاقية العربية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب مكملة للاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، حيث دخلت حيز التنفيذ فى أكتوبر ٢٠١٣، وتهدف إلى تدعيم التدابير الرامية إلى مكافحة جرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز التعاون العربى فى هذا المجال.

لا يمكن تقييم أداء المنظومة الدولية لمكافحة الإرهاب بمعزل عن السياق السياسى والاستراتيجى الحاكم لها، والذى يتأثر بدرجة أساسية بتوجهات القوى الكبرى إزاء قضية الإرهاب، سواء على المستوى الدولى بوجه عام، أو تجاه منطقة الشرق الأوسط والدول العربية بوجه خاص، وهو ما يتضح من خلال الملاحظات التالية :[٢١]

١- عدم وجود تعريف جامع للإرهاب والجريمة الإرهابية، الأمر الذى يرجع إلى وجود تباين جوهرى فى المفاهيم الحاكمة التى تستند إليها الدول فى تعريفاتها وسياساتها إزاء الإرهاب، مما يفسر الإخفاق فى التوصل إلى معاهدة دولية شاملة للتعامل مع مختلف أبعاد الظاهرة الإرهابية.

٢- فى ظل غياب أى إطار تعاهدى جامع للتعامل مع الظاهرة الإرهابية اتجه العمل الدولى إلى التعامل مع الإرهاب على أساس قطاعى وذلك وفق آليات متعددة تتعامل مع مختلف الأبعاد المرتبطة بالتهديد الإرهابى كل على حدة: التمويل، المخدرات، التدابير العقابية، النقل الجوى والبحرى، الخ.

٣ - كان من أهم تداعيات غياب تعريف جامع للإرهاب اقتصار التدابير العقابية المنصوص عليها فى قرارات مجلس الأمن (قائمة العقوبات المنشأة بموجب قرار ١٢٦٧) فقط على التنظيمات والكيانات الإسلامية، وذلك فى ضوء الإجماع الدولى على اعتبار تنظيم القاعدة والكيانات التابعة أو الداعمة له تنظيمات إرهابية، ومن ثم يقتصر نطاق القائمة الأممية على فئة محدودة من التنظيمات الإرهابية، ويرجع سبب عدم توسيع القائمة لتشمل تنظيمات أخرى غير إسلامية إلى أن هذا الإجماع على تنظيم القاعدة لا يتوفر بالنسبة لتنظيمات أخرى، وعلى النقيض من ذلك فإن القوائم الوطنية الأخرى (الأمريكية، والأوروبية، والبريطانية) تتسم بدرجة أكبر من التنوع والشمول باعتبار أنها تخضع لاعتبارات وتشريعات الدولة المعنية فيما يتعلق بالتعامل مع التهديدات الإرهابية وتعريفها الخاص للإرهاب.

٤ - الطابع الانتقائى الذى يغلب على تعامل مجلس الأمن تجاه التهديد الذى تمثله التنظيمات الإرهابية فى المنطقة، وهو أمر يرجع أيضاً إلى التوجهات الاستراتيجية للقوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث وضح إغفال المجلس للتهديد الممثل فى تلك التنظيمات التى تتخذ من داعش مرجعية فكرية وعقائدية لها وأنها لا تمثل ذات التهديد للمصالح الغربية، حيث يبرز إخفاق التعامل مع التنظيمات الإرهابية على الساحة الليبية فى إطار قرارات مجلس الأمن وقائمة عقوبات الأمم المتحدة كدليل واضح على هذا النهج.

٥ - تفاقم حدة الصراع المذهبى السنى/ الشيعى، وتوحد بعض العشائر والقبائل السنية حول تنظيم داعش، فى ظل تنامى النفوذ الإيرانى والميليشيات الشيعية الموالية لها فى منطقة المشرق العربى.

٦ - تنامى نفوذ تنظيمات السلفية الجهادية فى قطاع غزة، مما أدى إلى إقحام مسألة الإرهاب فى القضية الفلسطينية مجدداً بكل ما يمثله ذلك من تداعيات على مستقبل التسوية للصراع العربى الإسرائيلى، بالتوازى مع تراجع الإهتمام الدولى بقضايا العالمين العربى والإسلامى الرئيسية وفى مقدمتها الصراع العربى/ الإسرائيلى.

٧ - إقحام قضية الإرهاب فى الصراعات الإقليمية والتنافس الإستراتيجي بين القوى الرئيسية فى المنطقة فى إطار ما بات يشبه الحروب بالوكالة فى ساحات الصراع المختلفة (سوريا، العراق، ليبيا، اليمن، قطاع غزة)، على نحو أدى إلى إضفاء بعد إقليمى على الظاهرة الإرهابية.

أما عن أهم التجارب العربية فى مواجهة الإرهاب فهى كالتالى:

(١) التجربة السعودية فى محاربة الإرهاب:[٢٢]

تعتمد التجربة السعودية فى مكافحة الإرهاب على العناصر التالية:

أ - محاربة الإرهاب محلياً وإدانته عالمياً من خلال توجيه ضربات شديدة للإرهابيين ، فضلاً عن حثها المجتمع الدولي على التصدى للإرهاب .

ب - المشاركة فى الاتفاقيات على المستوى الإقليمى والعربى والدولى ، والالتزام بدعم القرارات الدولية .

ج - تبادل المعلومات عن التنظيمات والجماعات الإرهابية مع الدول الشقيقة والصديقة .

د - تقديم المملكة دعماً مادياً ومعنوياً لرجال الأمن ، وللمتعاونين من المواطنين.

هـ - قيام وزارة الداخلية بمتابعة الشبكات الإرهابية والسيطرة على عمليات التمويل، وتكثيف عمليات التأمين للمنشآت الحيوية والشخصيات والبعثات الدبلوماسية.

و - تكثيف حملات التوعية الإعلامية لزيادة الحس الأمنى لدى المواطنين، وحث المجتمع على التعاون مع رجال الأمن.

ز - المواجهة الفكرية عن طريق إنشاء إدارة عامة للأمن الفكرى ، وتأسيس إدارة للمناصحة من خلال لجان لمحاربة الأفكار المتطرفة.

ح - الشفافية والمكاشفة مع الأحداث الإرهابية ، وسرعة الإبلاغ وكشف النوايا الخطرة للإرهاب.

ط - الإبقاء على باب مراجعة النفس والاستسلام للسلطات الأمنية مفتوحاً لمن يبدى توبته وينظر لذلك بعين الإعتبار أثناء المحاكمة.

(٢) التجربة الجزائرية فى محاربة الإرهاب:[٢٣]

تعد الجزائر من الدول الرائدة فى مكافحة الإرهاب بمختلف صوره وأشكاله، وذلك بالنظر للأزمة التى عاشتها خلال العشرية السوداء فى تسعينات القرن الماضى بسبب هذه الظاهرة الإجرامية، مما دفعها إلى إصدار مجموعة هامة من القوانين كما أولت إهتماما كبيراً للتعاون الدولى على مختلف المستويات لمحاربة هذه الظاهرة الخطيرة، وارتباطاً بذلك أصدرت الجزائر استراتيجية لمكافحة الإرهاب على المستوى الوطنى ذات ثلاث مراحل:

أ - المرحلة الأولى : تم خلالها تبنى حزمة من التشريعات والآليات الاستثنائية المختلفة لمواجهة الإرهاب، منها فرض حالة الحصار

فى الجزائر، ومشاركة الجيش الوطنى الشعبى فى حماية الأمن العموى فى الحالات الإستثنائية، كذا إصدار تشريعات ردعية عرف خلالها الجريمة الإرهابية بأنها (يعتبر فعلا إرهابيا أو تخريبيا ، كل فعل يستهدف أمن الدولة والوحدة الوطنية والسلامة الترابية وإستقرار المؤسسات وسيرها العادى)، كما تم توسيع سلطات الشرطة القضائية فى مجال مكافحة الجرائم الإرهابية.

ب - المرحلة الثانية : تبنى تشريعات تشجيعية لمكافحة الإرهاب بسبب عجز مختلف قوانين العقوبات عن الحد من تزايد الجرائم الإرهابية، حيث صدر قانون الرحمة عام ١٩٩٥، ثم قانون الوئام المدنى عام ١٩٩٩، وأخيراً ميثاق السلم والمصالحة الوطنية عام ٢٠٠٥.

ج - المرحلة الثالثة : تمثلت فى سن قانون خاص بمكافحة تمويل الإرهاب عام ٢٠٠٥، وتوسيع إختصاص المحاكم الجزائرية إلى خارج الإقليم عندما يستهدف الإرهاب مصالح الجزائر مع تحديد الجهات القضائية والإدارية المعنية بحجز أموال المنظمات الإرهابية.

بالإضافة للتشريعات قامت الجزائر بإعطاء أولوية لتكوين الأئمة والمرشدات ، وتكثيف المعاهد المختصة فى التكوين الدينى ونشر القيم الحقيقية للإسلام وإستعادة المساجد لدورها الحقيقى فى المجال الدينى والثقافى والتربوى والإجتماعى وإعادة تنظيم مؤسسة الفتوى وكذا إنشاء مرصد وطنى لمكافحة التطرف الدينى و أكاديمية لعلوم الفقه ، علاوة على منع جمع التبرعات من المساجد ، فضلاً عن القيام بمراجعة منهج التربية الوطنية بهدف حماية المؤسسة التربوية من كل تأثير أو إستغلال بطابع إيديولوجى أو سياسى أو حزبى.

كما قررت الجزائر تطوير منظومتها الأمنية فى مكافحة الإرهاب، بإسناد مهمات التدخل لوحدات القوات الخاصة التابعة للجيش الشعبى الوطنى ، بدلا من الطريقة الكلاسيكية المتمثلة فى توزيع وظيفة محاربة الإرهاب لفرق أمنية عادية من شرطة وجيش ودرك ، بالإضافة إلى تشكيل مديرية للتنسيق الأمنى تتبع مباشرة مصالح الرئيس.

التجربة الإماراتية فى محاربة الإرهاب[٢٤]:

قامت تجربة دولة الإمارات فى مواجهة الإرهاب والتطرف على إستراتيجية ضبط الخطاب الديني فى مواجهة التطرف ، واعتمدت على نشر قيم الإسلام فى الوسطية والاعتدال، وحماية الشعب الإماراتى من الأفكار الهدامة ، من خلال منهجية تتلخص فى ستة محاور؛ وهى :

١ - اعتماد ضوابط اختيار الأئمة فى المساجد ، وتنص هذه الضوابط على الالتزام بمنهج الدين الإسلامي المتسم بالوسطية والاعتدال والابتعاد عن التطرف وعدم المساس بالأشخاص أو الدول أو المذاهب ، ونظمت لهم إجتماعات دورية لمتابعتهم، وكفلت لهم رواتب مجزية.

٢ - ضبط الوعظ الدينى وعدم السماح بإلقاء أى درس دون تصريح.

٣ - توحيد الخطب والدروس الدينية، وتوحيد خطة الوعظ على مستوى الدولة، ومراعاة المناسبات الدينية والوطنية والعالمية، وتركز الخطة على غرس قيم الوسطية فى المجتمع، وتعظيم الحرمات والمقدسات.

٤ - ضبط الفتوى وتحديد مراكزها، يتناوب فيها عدد من العلماء المؤهلين من الذكور والإناث.

٥ - ضبط المطبوعات والإصدارات الدينية لمراقبة الكتب والإصدارات ذات الصبغة الدينية للتأكد من خلوها من التطرف.

٦ - الاهتمام بخطبة الجمعة لضمان ارتباطها بالمناسبات والقضايا الاجتماعية ، وسد الباب أمام استخدام منبر الجمعة أمام توجهات سياسية أو طائفية.

سادساً : مستقبل المواجهة مع الإرهاب فى العالم العربى :

ترتيباً على ما تقدم، تبرز خطورة الإرهاب وتأثيره على كافة مجالات الأمن الوطنى المختلفه لأى دولة، من هنا نهضت الدول للتصدى له، واتخذت لتنفيذ ذلك سياسيات وخطط ضمن استراتيجيات متعدده لمكافحة وحصر الإرهاب تمثلت فى دراسة هذه الظاهره والعمل على إزالة الأسباب المؤدية إليها بالإضافة للمواجهات الأمنية وتجفيف منابع الدعم المادى للإرهابيين وتحديث القوانين والتشريعات الملائمة وسن تشريعات وأنظمة جديدة وتسليط الضوء من خلال الإعلام على جذور ومسببات الفكر المتطرف المؤدى إلى الإرهاب، وتنبيه المجتمع من مغبة التأثر بمثل هذه الأفكار المضللة أو الانخراط فى صفوف هذه المنظمات الإرهابية.

بدراسة جميع العوامل المؤثرة يمكن أن تكون استراتيجية مكافحة الإرهاب هى (استغلال عناصر قوى الدولة الشاملة سواء الصلبة أو الناعمة من خلال سياسات تخصصية لتجفيف منابع الإرهاب والقضاء عليه فى مراحله المختلفة وبما يضمن تحقيق الإستقرار الداخلى والتوازن الخارجى)، كما يجب مراعاة أنه إذا كان هناك أطراف فاعلة فى الإرهاب داخل المجتمع وخيوطها بين أيادى مؤسسات الدولة فهناك أطراف فاعلة خارجية لا تتبع الدولة يجب التعامل معها لتأثيرها على الأعمال الإرهابية.

إستراتيجية مقاومة الإرهاب فى المجال الأمنى [٢٥]

تتمثل فكرة الإستراتيجية فى الإستخدام الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة لتحقيق مطالب الأمن القومى العربى فى ظل تقييم دقيق ومستمر وتصحيح مسارات هذه الإستراتيجية لمواكبة المتغيرات المتلاحقة والتغلب عليها، وتهدف لتحقيق الأتى :

١ - حماية وتأمين المصالح العربية ضد مصادر التهديد الخارجى وكذا الأنشطة والتنظيمات الإرهابية والتكفيرية والإجرامية من خلال التعاون بين الأجهزة الأمنية، وذلك بإمتلاك آليات ردع والعمل على تطوير وتنمية التعاون الأمنى مع الدول الشقيقة والصديقة.

٢ - عدم إقتصار محاربة الإرهاب والتطرف على البعد الأمنى والعسكرى فقط ولكن تشتمل أيضاً على البعدين التنموى والإجتماعى، وبما يضمن إجتثاث الإرهاب من جذوره ومواجهة كل التنظيمات الإرهابية بالمنطقة.

٣ - الحد من التواجد الأجنبى المكثف بالمنطقة بكافة أشكاله وصوره والمتابعة المستمرة لأنشطة منظمات المجتمع المدنى والمؤسسات الدولية تحت المسميات المختلفة.

٤ - القضاء على فرص اتساع النشاط الجغرافى لأنشطة جماعات التطرف والإرهاب ، ومحاولة تسوية النزاعات الموجودة بالمنطقة لعدم توفير البيئة المناسبة لتنامى الفكر المتطرف.

٥ - الحفاظ على كيان الدولة وتحقيق الأمن والإستقرار الداخلى للوطن والمواطن.

من دراسة استراتيجية وأساليب الإرهاب الدولى والإجراءات التى اتخذتها الدول المختلفة لمقاومته، ودراسة العمليات الإرهابية، يمكن وضع تصور متكامل لإجراءات مقاومة الإرهاب على المستوى الإستراتيجى والتى تشمل أربعة خطوات رئيسية هى:(٢٦)

١- تحديد سياسة الدولة تجاه العمليات الارهابية .

تنقسم سياسة الدول حيال الأعمال الإرهابية إلى أربعة إتجاهات كالآتى :

أ- الإلتزام بعدم التنازل للمطالب الإرهابية مهما كانت النتائج وتتبنى مقاومة العمل الإرهابى أياً كانت الخسائر المترتبة عليه.

ب- القبول بالتنازل لمطالب الإرهابيين من حيث المبدأ مثل إذاعة بيان / إطلاق سراح مسجونين وكانت ألمانيا تتبع هذا الإتجاه حتى تم تشكيل وحدة مقاومة إرهاب فتبنت السياسة السابقة أما الأرجنتين فما زالت تتبنى إتجاه تقديم تنازلات.

ج- سياسة التظاهر بتقديم تنازلات لتوفير الوقت لجمع المعلومات ثم القيام بعمل عسكرى لمقاومة العمل الإرهابى وتتبنى هذه السياسة بريطانيا / مصر.

د- عدم وجود سياسة واضحة والتعامل مع كل عملية على حدة طبقاً لطبيعة العملية وتمثل هذه المجموعة معظم دول العالم الثالث.

وبتحليل الإتجاهات الأربعة السابقة نجد أن السياسة الأولى لم تحقق ردعاً للمنظمات، كما أن الثانية تؤثر على هيبة وكرامة الدولة، والرابعة يجب أن تحدد لها سياسة محددة وواضحة، وتعد السياسة الثالثة هى أنسب وسيلة لأنها تجمع بين المرونة والحسم، والمحافظة على أرواح الأبرياء، كما تحفظ هيبة وكرامة الدولة، ويتوفر لها الوقت لتنفيذ عملية مقاومة الإرهاب بنجاح.

٢- إجراءات الوقاية من الإرهاب وتشمل :

أ - تشريعات قانونية وطنية لتجريم العمليات الإرهابية.

ب - أساليب ونظم معلومات متخصصة لتوفير المعلومات.

ج - نظام دقيق ومتكامل لتأمين الشخصيات والمنشآت التى يستهدفها النشاط الإرهابى.

د - نشر الوعى والمعرفة لدى الشعب لتقليل تأثره بالعمليات الإرهابية.

٣ - إجراءات تمنع العمليات الإرهابية بتشكيل وحدات خاصة على درجة عالية من الكفاءة لمقاومة الإرهاب بالقوة المسلحة.

٤ - تعاون دولى متبادل بين الدول فى مجال الوقاية وقمع العمليات الإرهابية.

أما عن أهم دعائم إستراتيجية مقاومة الإرهاب فى الدول العربية فتتمثل فى :

١ - تحديد سياسة واضحة حيال المطالب الإرهابية برفض الإذعان لمطالب الإرهابيين.

٢ - إصدار تشريعات قانونية رادعة للعمليات الإرهابية.

٣ - بناء جهاز متكامل لمقاومة الإرهاب.

٤ - إنشاء مركز معلومات ضمن مراكز إدارة الأزمات على مستوى الوزارات والمستوى القومى لتجميع المعلومات عن المنظمات الإرهابية العالمية والمحلية.

٥ - وضع السيناريوهات الخاصة بمقاومة الإرهاب لتنفيذها والتدريب عليها بصفة مستمرة.

٦ - فرض نظام قوي ودقيق لتأمين الشخصيات الهامة والأهداف الحيوية.

٧ - توعية الجماهير من خلال وسائل الإعلام لعدم التأثر بالعمليات الإرهابية ونشر الحقائق دون لبس ولإمكان خلق رأى عام مؤيد لتصرفات الحكومة حيال الإرهاب.

٨ - تطوير وحدات مقاومة الإرهاب (القوات المسلحة - الشرطة المدنية)، و تشكيل إحتياطيات قوية فى داخل كل منطقة للتدخل السريع، بالتوازى مع تكثيف الضربات الأمنية المباشرة للبؤر الإرهابية بالدولة.

٩ - تشكيل لجنة أزمة دائمة مكونة من ممثلى الجهات والأجهزة والمؤسسات الأمنية بالدولة تقوم بدراسة الجوانب التالية (رصد وتحليل وتقييم جميع الأنشطة الإرهابية التى تحدث - التنسيق المعلوماتى بين كافة الأجهزة الأمنية ومطالب التعاون، مع تبادل المعلومات بين أجهزة الدولة المعنية لتكوين شبكة معلومات عن التنظيمات والعناصر الإجرامية - مراجعة الخطط التأمينية للمنشآت الهامة والحيوية بناءً على الأحداث مع تشديد إجراءات التأمين للمنشآت الشرطية والعسكرية - توحيد بيانات الرد على الشائعات وخاصة التى تستهدف النيل من وحدة وتماسك أجهزة الدولة - إتخاذ التوصيات اللازمة لإستخدام قوى الأمن فى أعمال المكافحة المستقبلية).

١٠ - المتابعة الدقيقة لكافة العناصر العائدة من مناطق التوتر (أفغانستان - باكستان - ليبيا - سوريا - تركيا - العراق - اليمن .....) وعائلاتهم وذلك للوقوف على مدى تأثرهم بالأفكار المتطرفة.

١١ - اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من عمليات التنسيق بين التنظيمات الإرهابية الأخرى سواء داخلياً أو خارجياً لإجهاض مخططاتهم مع اتخاذ إجراءات إغلاق المواقع المشبوهة على شبكة المعلومات الدولية (الانترانت).

١٢ - إستمرار رصد التحويلات المالية للعناصر والتنظيمات الإرهابية مع إضطلاع البنك المركزى بكل دولة بتكثيف الرقابة المالية على القطاع المصرفى لمراقبة كافة التحويلات المالية الواردة والداخلية المشبوهة لتجفيف مصادر التمويل.

١٣ - مراجعة خطط التأمين لتتوافق مع القدرات والتكتيكات التى تستخدمها التنظيمات الإرهابية والإعتماد على دعم الكمائن بقوات إضافية تتمركز على مسافة مناسبة منها للمشاركة فى التعامل مع أى هجمات إرهابية تستهدفها.

١٤- ضرورة حصول الأجهزة الأمنية على تقنيات تكنولوجية وفنية حديثة تسهم فى رفع قدرات أجهزة المكافحة وكذا تطوير الإمكانيات الذاتية فى مجالات المتابعة الإلكترونية والفنية لتفادى صعوبة الحصول عليها وإرتفاع تكاليفها وذلك من خلال التكامل بين كافة الأجهزة الأمنية فى هذا الشأن.

١٥ - نشر الوعى الأمنى بين العاملين بالخارج لزيادة وتعميق مفهوم الأمن وأهميته من خلال مكاتب الدول العربية الخارجية خاصة فى الدول التى تكون بها جاليات عرضة للاستقطاب.

<u>على صعيد التعاون العربى يبرز أهمية إتخاذ الإجراءات الأتية :</u>

١ - أهمية إنشاء كيان خاص بجامعة الدول العربية وظيفته التنسيق مع الأجهزة الأمنية المعنية بمكافحة الإرهاب بالدول العربية يختص بحرب المعلومات وحروب الجيل الرابع يضم القدرات الخاصة بالبعدين الدفاعى والهجومى لحرب المعلومات.

٢ - ضرورة إعطاء الأولوية للإسراع بإستعادة الإستقرار والأمن الداخلى بالدول التى شهدت ثورات، بإعتباره المدخل الحقيقى لتحصين الدولة، والدفع بإجراءات الإصلاح والتنمية، وذلك من خلال تضافر جهود كافة الدول العربية ، لتفعيل الحوار الوطنى البناء ، بالتوازى مع الدفع بعملية إستعادة كفاءة وبناء المؤسسات الأمنية.

٣ - الإرتقاء بمنظومة التنسيق والتعاون بين كافة الأجهزة الأمنية والسياسية بالدول العربية، وذلك لصالح دقة التقديرات التى تدعم عملية صنع وإتخاذ القرار وخطط تحقيق مصالح وأهداف الأمن القومى العربى بكافة أبعاده ، وجميع دوائره.

٤ - تنسيق الجهود والبرامج والأنشطة التى تقوم بها المجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة المعنية بمكافحة الإرهاب وخاصة مجالس وزراء العدل والداخلية والإعلام والشئون الإجتماعية العرب.

٥ - متابعة الإجراءات والتدابير المتعلقة بتصديق الدول الأعضاء على الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب وعلى الصكوك الدولية الخاصة بالإرهاب ، وتنفيذها وملائمة تشريعاتها الوطنية مع أحكامها.

٦ - تنسيق المواقف العربية تجاه قضايا مكافحة الإرهاب إقليمياً ودولياً بغرض إعداد تصور لموقف موحد بشأنها فى المحافل الدولية.

٧ - عقد دورات تدريبية وندوات وورش عمل متخصصة بمشاركة خبراء من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية.

٨ - تعزيز آليات وتدابير لمساعدة ضحايا الإرهاب وتعويض المتضررين من الأعمال الإرهابية من خلال صندوق عربى مشترك تحت مظلة جامعة الدول العربية.

٩ - تسهيل تبادل المعلومات حول تقنيات جمع الأدلة الجنائية وفحصها والتعرف على الوسائل الجديدة المستعملة من قبل الجماعات الإرهابية والعصابات الإجرامية.

١٠ - ضرورة وضع آليات إعلامية موحدة لمواجهة التطرف تدعو إلى توعية الرأى العام داخل الوطن العربى وخارجه بمخاطر الإرهاب وتبصير المجتمعات العربية من خلال مواد إعلامية مسموعة ومرئية ومقروءة بمسئولياتها نحو حماية الأجيال الناشئة من السقوط فى براثن الإرهاب ، والإرتقاء بالوعى الثقافى للشباب ، بالتوازى مع وضع خطة للتنوير الدينى لتقديم الإسلام فى صورته الصحيحة السمحة بعيداً عن روح التعصب.

١١ - تكثيف البرامج الإعلامية التى تبرز خطورة الإرهاب على المكونات الرئيسية للإقتصاد العربى.

وختاماً فإن الإرهاب الذى تواجهه الدول العربية حالياً يأتى كنتيجة لزيادة مساحة التدخل الدولى بالمنطقة بدعوى محاربة التنظيمات الإرهابية ، فضلاً عن تنامى المواجهات ذات الصبغة الطائفية بين السنة والشيعة ، والفواعل من غير الدول من الجماعات والتنظيمات الموجودة بالعديد من دول المنطقة العربية والمدعومة من قوى إقليمية ودولية ذات توجهات تهدف للقضاء على الكيان العربى وإعادة تقسيم المنطقة على أسس طائفية وعرقية ومذهبية ، لتحقيق مصالح ورؤى القوى الكبرى بالمنطقة ، فهناك قوى خارجية تسعى لإلغاء فكرة "الدول العربية"، وتسمية المنطقة بـ"الشرق الأوسط" مع إدخال تركيا ، وإيران بها لإلهائنا عن الصراع "العربى - الإسرائيلى". .. وهو ما يستلزم بناء إستراتيجية عربية متكاملة لمواجهة تلك الظاهرة واقتلاعها من جذورها ، وهذا لن يتوفر إلا فى حالة توفر الإرادة السياسية والنوايا الصادقة لدى الدول العربية للتعاون والاعتماد على الذات ، للحد من التدخلات الأجنبية فى الشأن العربى .

قائمة المصادر

(١) حسام الدين إبراهيم العزبى ، الأمن القومى المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية ، محاضرة كلية الدفاع الوطنى ، ص ٤.

(٢) التحديات والتهديدات العسكرية والأمنية المؤثرة على الأمن القومى المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير وإستراتيجية المواجهة ، ندوة أكاديمية ناصر العسكرية العليا، عام ٢٠١٣م ، ص ص ٣٣ - ٣٧.

(٣) جمال حواش ، مفهوم الأمن القومى ودوائر ونطاقات الأمن المصرى، محاضرة كلية الدفاع الوطنى ، ٢٠١٠م.

(٤) التحديات والتهديدات العسكرية والأمنية المؤثرة على الأمن القومى المصرى وأسلوب مواجهتها ، ندوة هيئة البحوث العسكرية ، عام ٢٠١٤م ، ص ص ١٨ - ١٩.

(٥) نسرين إبراهيم البغدادى ، مدير المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية ، ورقة بحثية مقدمة لندوة (الإرهاب وتأثيره على الأمن القومى المصرى وإستراتيجية المواجهة ، أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، فبراير ٢٠١٥م)، ص ٥٣.

(٦) التحديات والتهديدات الداخلية التى تواجهها مصر ، محاضرة ألقاها لواء أ ح / حسام النبراوى على دارسى الدورة (٤٣) دفاع وطنى ، كلية الدفاع الوطنى ، أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، ٢٠١٥.

(٧) علاء راشد ، المشكلة فى تعريف الإرهاب ، دار النهضة العربية ، القاهرة ٢٠٠٦ ، ص٢٥.

(٨) محمد بهجت الجزار الجرائم الإرهابية بين القانون الوضعى فى الشريعة الأسلامية فى ضوء أحكام القضاء، رسالة دكتوراه كلية حقوق جامعة الزقازيق ، ٢٠٠٢ ، ص٨.

(٩) لواء أ ح / محمود ضياء الدين عيسى ، التحديات والتهديدات الأمنية الداخلية فى ضوء مفهوم الأمن القومى ، مجلة كلية التدريب والتنمية ، أكاديمية الشرطة، دورية علمية نصف سنوية محكمة ، العدد ٣٣ ، أغسطس ٢٠١٦ ، ص ١٢٣ - ١٣٤.

(١٠) محمد بهجت الجزار ، الجرائم الإرهابية بين القانون الوضعى فى الشريعة الإسلامية فى ضوء أحكام القضاء، رسالة دكتوراه ، كلية حقوق جامعة الزقازيق ، ٢٠١٥ ، ص ٣٤ .

(١١) محمد السيد إبراهيم عطا ، التنظيمات الإرهابية فى منطقة الشرق الأوسط ، ورقة بحثية مقدمة ضمن ندوة الإرهاب وتأثيره على الأمن القومى المصرى وإستراتيجية المواجهة ، أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، فبراير ٢٠١٥م ، ص ٦٥.

(١٢) الخريطة المتوقعة لعمليات التحالف الإسلامى ضد الجماعات الإرهابية ، بوابة الحركات الإسلامية ، http://www.islamist-movements.com/32615.

(١٣) مصادر أساسية إستند لها التحليل:

- زياد عقل، عسكرة الإنتفاضة ٠٠ الفشل الداخلى والتدخل الخارجى فى ليبيا ، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٨٥، إبريل ٢٠١١.
- هارون ي. زيلين، التيار الإسلامي في ليبيا، معهد واشنطن لسياسات لشرق الأدنى، إبريل ٢٠١٣. http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/islamism-in-libya
- بولا ميجيا، ثورة ملعونة.. ليبيا انتهت مظالم القذافي وبقيت سوء الإدارة، مجلة المجلة، ٤ أغسطس ٢٠١٢. http://www.majalla.com/arb/2012/08/article55237613
- بول سالم، أماندا كادليك، تحديات العملية الانتقالية فى ليبيا، مركز كارنيجى للشرق الأوسط، ١٤ يونيو ٢٠١٢.
- جيسون باك وباراك بارفي، في أعقاب الحرب: الصراع على ليبيا في مرحلة ما بعد القذافي، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، ٢٧ فبراير ٢٠١٢.
- فريدريك ويري، تحدي بناء الأمن في شرق ليبيا، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ١١-٩-٢٠١٢، وأنظر أيضا لنفس الكاتب، العالم الجريء والجديد للانتخابات الليبية، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ٢٦ يونيو ٢٠١٢
- باراك بارفي، وجهة ليبيا غير المؤكدة ما بعد الانتخابات، معهد واشنطن للشرق الأدنى، ٢٣ - ٧-٢٠١٢.
- السنوسي بسيكري، انتخابات المؤتمر الوطني الليبي، وخيارات الكتل الفائزة، مركز الجزيرة للدراسات، ١١ -٧-٢٠١٢.
- كريستوفر بلانكارد، الدور الأمريكي الدور الأمريكي في مرحلة الانتقال الديمقراطي في ليبيا، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية في القاهرة، ١٥ نوفمبر ٢٠١٢.
- د. خالد حنفي علي، احتمالات إعادة تصدير أزمة مالي إلى الداخل الليبي، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية في القاهرة، ١٠ فبراير ٢٠١٣

- د. خالد حنفي علي، تأثير السيناريو المصري على الداخل الليبي بعد ٣٠ يونيو، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية في القاهرة، ٢٠١٣
- ديرك فاندويل، هل أفلتت ليبيا بعد الثورة من سيناريو الدولة الفاشلة؟، موقع مجلة السياسة الدولية، ٣-١-٢٠١٣.
- كامل عبد الله، قيد التبلور، احتمالات إقامة دولة في ليبيا، موقع مجلة السياسة الدولية، ١٣ -٢-٢٠١٢.
- السنوسي البسيكري، ليبيا: تحديات الحكومة في مواجهة الجماعات المتشددة، مركز الجزيرة للدراسات، ٨أكتوبر ٢٠١٢.
- تأثير الجماعات الجهادية الليبية على الأمن القومي المصري، العدد ٦٢، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط ، http://ncmes.org/ar/publications/middle-east-papers/١٦٠ ، يونيو ٢٠١٤.
- "Islamic State Sprouting Limbs Beyond Its Base". نيويورك تايمز. ١٤ February ٢٠١٥.

(١٤) لواء / محمد السيد إبراهيم عطا ، التنظيمات الإرهابية فى منطقة الشرق الأوسط ، مرجع سابق ، ص ٧٥.

(١٥) لواء / محمد السيد إبراهيم عطا ، التنظيمات الإرهابية فى منطقة الشرق الأوسط ، مرجع سابق ، ص ٧٨.

(١٦) أسامة بدر المواجهة القانونية لمواجهة الإرهاب ، رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا ، أكاديمية الشرطة، عام ٢٠١٥ ص٢٢ .

(١٧) السفير كريم حجاج ، ورقة بحثية مقدمة لـ (ندوة الإرهاب وتأثيره على الأمن القومى المصرى وإستراتيجية المواجهة)،ص ٧٧.

(١٨) لواء / أحمد محمد مصطفى ، ورقة بحثية مقدمة لندوة الإرهاب وتأثيره على الأمن القومى المصرى وإستراتيجية المواجهة ، مرجع سابق ، ص ٨٢.

(١٩) أوراق مقدمة من أ. د/ محيى الدين عفيفى أحمد، الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف ، والقس الدكتور / بيشوى حلمى ، أمين عام مجلس كنائس مصر وممثل الكنيسة القبطية ، مقدمة لندوة الإرهاب وتأثيره على الأمن القومى المصرى وإستراتيجية المواجهة ، مرجع سابق ، ص ص ٨٨ - ٩٥.

(٢٠) لواء أ ح م / محمد عبد الفضيل شوشة ، ورقة بحثية مقدمة لندوة الإرهاب وتأثيره على الأمن القومى المصرى وإستراتيجية المواجهة ، مرجع سابق ، ص ٩٨.

(٢١) توجهات القوى الكبرى إزاء قضية الإرهاب تجاه منطقة الشرق الأوسط والدول العربية ، محاضرة قامت بإلقاها د / دلال محمود السيد على دارسى الدورة (٤٤) دفاع وطنى ، كلية الدفاع الوطنى ، أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، ٢٠١٦.

(٢٢) الزهراني، هاشم محمد ، جهود وتجربة المملكة العربية السعودية فى مجال مكافحة الإرهاب ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، URI: http://repository.nauss.edu.sa/handle/.

(٢٣) د. خالد الحسانى، مقال بعنوان الاستراتيجية الجزائرية فى مكافحة الارهاب الأطر والممارسات – يومية الشعب الجزائرية ٢٦/٣/٢٠١٦.

(٢٤) كلمة الدكتور محمد بن مطر الكعبى – رئيس الهيئة العامة للشئون الاسلامية والأوقاف بدولة الامارات – فى مؤتمر الأزهر ديسمبر ٢٠١٤.

(٢٥) مقدم دكتور / هشام محمد توفيق ، الإضطرابات والتوترات الداخلية وأثرها على الأمن العام ، ص ص ٧٨ – ٨٨ ، أنظر أيضاً ، رائد دكتور / رامى متولى القاضى ، المواجهة الأمنية للعنف المجتمعى فى مصر ، ص ص ٩٣ - ١٠٢ ، مجلة كلية التدريب والتنمية ، أكاديمية الشرطة ، دورية علمية نصف سنوية محكمة ، العدد ٢٩ ، أكتوبر ٢٠١٣.

(٢٦) مقدم دكتور / هشام محمد توفيق ، الإضطرابات والتوترات الداخلية وأثرها على الأمن العام ، مجلة كلية التدريب والتنمية ، أكاديمية الشرطة ، دورية علمية نصف سنوية محكمة ، العدد ٢٩ ، أكتوبر ٢٠١٣ ، ص ٧٨ - ٨٨.